

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

- لا يشترط كون البذر من رب الأرض .
- قوله و لا يشترط كون البذر من رب الأرض .
- هذا إحدى الروايتين .
- واختاره المصنف والشارح و ابن رزين و أبو محمد الجوزي و الشيخ تقي الدين وصاحب الفائق و الحاوي الصغير و جزم به ابن رزين في نهايته ونظمها .
- قلت : وهو أقوى دليلا .
- وظاهر المذهب : اشتراطه .
- وهو الصحيح من المذهب والمشهور عن الإمام أحمد C وعليه جماهير الأصحاب ونص عليه .
- قال الشارح : اختاره الخرقى وعامة الأصحاب و جزم به القاضي وكثير من أصحابه وأطلقهما في المستوعب و الهادي و التلخيص و البلغة و المحرر .
- فعلى المذهب : لو كان البذر كله من العامل : فالزرع له وعليه أجرة الأرض لربها وهي المخابرة .
- وقيل المخابرة أن يختص أحدهما بما على جدول أو ساقية أو غيرهما قاله في الرعاية .
- وخرج الشيخ تقي الدين C وجهها في المزارعة الفاسدة : أنها تتملك بالنفقة من زرع الغاصب .
- قال في القاعدة التاسعة والسبعين : قد رأيت كلام الإمام أحمد C يدل عليه لا على خلافه .
- فائدة : مثل ذلك : الإجارة الفاسدة .
- تنبيه : دخل في كلام المصنف : ما لو كان البذر من العامل أو غيره والأرض هما أو بينهما وهو صحيح قاله في الفروع وغيره .
- قال في الفائق : ولو كان من العامل أو منهما أو من العامل والأرض بينهما ثم حكى الخلاف .
- وقال الأصحاب : لو كان البذر منهما : فحكمه حكم شركة العنان .
- فائدتان .
- الأولى : لو رد على عامل كبذره : فروايتان في الواضح نقله في الفروع .
- قلت : أكثر الأصحاب قطعوا بفسادها حيث شرط ذلك .
- الثانية : لو كان البذر من ثالث أو من أحدهما والأرض والعمل من آخر أو البقر من رابع : لم يصح على الصحيح من المذهب .

وذكر في المحرر ومن تابعه : تخريجاً بالصحة .

وذكره الشيخ تقي الدين C رواية واختاره .

وذكر ابن رزين في مختصره : أنه أظهر .

ولو كانت البقر من واحد والأرض والبذر وسائر العمل من آخر : جاز قاله في الفائق و
الفروع .

وإن كان من أحدهما الماء : ففي الصحة روايتان تأتيان في كلام المصنف قريباً وأطلقهما في
الفروع .

قلت : ظاهر كلام الإمام أحمد C وأكثر الأصحاب : عدم الصحة .

ثم وجدت الشارح صححه وصححه في تصحيح المحرر وقمه في الخلاصة و الكافي واختاره القاضي
قاله شارح المحرر